لان النكتة اذا عينت صريحة كانت على الاولى

ثم امرهم هو القول المخصوص اما بمعنى المصدر او نفس الصيغة سواء جعل امر انصبا
على المصدر او التمييز لما في الحكم من الابهام او الحال على ان المصدر بمعنى اسم الفاعل
كما تقول جاءني زيد ركضا اي راكضا مجيئي ركوبه ومنها قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد
اي ما منعك من السجود على زيادة لا او ما دعاك الى ترك السجود مجازا لان المانع
من الشيء داع الى نقيضه والاستفهام للتوبيخ والانكار والاعتراض فيصح انما يتوجه
على تقدير كون الامر للايجاب اي تاركه الذم والحاصل ان نقول انك ما التزمت
السجود فان قيل هذه الاية الا على كون الامر بالسجود للوجوب ولا نزاع لاحد في
استعمال الامر لذلك وانما النزاع في كونه حقيقة له وخاصا به قلنا الطلاق
قوله اسجدوا لادم من غير قرينة مع قوله اذ امرتك دون ان نقول اذ امرتك امر ايجاب
والزام دليل على ان الامر المطلق للوجوب وهو المدعى اذ لا نزاع في ان المقيد
بالقرينة يستعمل في غير الايجاب مجازا ومنها قوله تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه
ان نقول له كن فيكون ذهب اكثر المفسرين الى ان هذا الكلام مجاز عن سرعة الايجاد
وسهولته على الله تعالى وكمال قدرته تمثيلا للغائب اعني تاثير قدرته في المراد بالشاهد
هذا اعني امر المطاع للمطيع له في حصول المأمور به من غير امتناع وتوقف ولا افتقار
الى مزاولة عمل واستعمال آلة وليس هناك قول ولا كلام وانما هو وجود الاشياء
بالخلق والتكوين مقرونا بالعلم والقدرة والارادة وذهب بعضهم الى انه حقيقة
وان الله تعالى قد اجرى سنته في تكوين الاشياء ان يكونها بهذه الكلمة وان لم يمنع
تكوينها بغيرها والمعنى نقول له احدث فيحدث عقيب هذا القول لكن المراد الكلام
الازلي القائم بذاته تعالى لا الكلام اللفظي المركب من الاصوات والحروف لانه حادث
فيحتاج الى خطاب آخر ويتسلسل ولانه يستحيل قيام الصوت والحرف بذات الله
تعالى ولما لم يتوقف خطاب التكوين على الفهم واشتمل على اعظم الفوائد وهو الوجود
جاز تعلقه بالمعدوم بل الخطاب التكليفي ايضا ازلي فلا بد ان يتعلق بالمعدوم على
معنى ان الشخص سيوجد مأمورا بذلك وبعضهم على ان الكلام في الازل لا يسمى خطابا
حتى يحتاج الى المخاطب ثم على المذهبين اي سواء كان قوله كن فيكون مجازا او حقيقة
يكون الوجود والحدوث مرادا منه هذا الامر اعني امر كن اما على الثاني فظاهر لان معنا
نقول احدث فيحدث اي كلما وجد الامر بالوجود تحقق الوجود عقيبه واما على الاول
فلانه جعل الامر قرينة للايجاد اي نظم الواقع موقع التنازل منزلته حيث مثل سرعة

قيل التمثيل لا يطابق الممثل اذ ليس الركوب فيه بمعنى الراكب فهو سهو من قلم الناسخ والصواب جاءني زيد ركوبا على ما في بعض النسخ وغاية ما يقال ان التمثيل بالنظر الى المآل وهو وقوع اسم الفاعل حالا وقوله فما جبني ركوبه استطرادي لا دخل له في التمثيل

لاحتمال التحول والنقل

فعلا من اللوم والانكار صح

قد تقرر عندهم ان التمثيل انما يكون في المركب وهو ههنا تشبيه الحالة المعقولة من تاثير قدرته تعالى في المراد ووجود المراد عند ارادته بالحالة المحسوسة من امر المطاع ووجود المأمور به عند امره الا انه اكتفى بذكر التاثير والامر من طرفي التشبيه لظهور الباقي بقي فيه بحث وهو ان قوله في حصول المأمور به وجه التشبيه كما هو الظاهر مع انه لا يوجد في المشبه اذ لا حصول للمأمور به في تاثير القدرة في المراد ضرورة انه لا امر في تاثير القدرة على هذا التقدير ويمكن ان يقال انه صرح في جانب المشبه به لكونه اصلا في التشبيه بما يفهم منه وجه الشبه المشترك وهو حصول المراد

وان كان يسمى امرا وهذا بحسب العرف فانه يصح منا ان نقول امرنا امرنا النبي صلى الله عليه وسلم بكذا ولا يصح ان نقول خاطبنا بكذا الا مجازا كذا في الكشف

سرعة الايجاد بالتكلم بهذه الكلمة وترتب وجود المأمور عليها فلو لم يكن الوجود مقصودا بامر
كن لما صح هذا التمثيل لعدم الجامع وهذه العبارة انما اوردها فخر الاسلام و
في التقدير الثاني اعني كون التكلم بالكلام على حقيقته فقال ولو لم يكن الوجود
مقصودا بهذا الامر لما استقام ان يكون قرينة للايجاد وغير لبيد في تكون الاشياء على
ما هو راي الاشعري لانه انما يكون نظيره وبمنزلته اذا ترتب عليه الوجود والتكوين
كما يترتب على التكوين والايجاد وجمهور الشارحين على ان معناه لا يصح ان يكون لها
ضميمة الايجاد وقرينة له ومقرونا به في وجود الاشياء وتكونها على ما جرت به السنة
الالهية من ضم امر كن الى صفة التكوين تكون عند ارادة المكونات اظهارا للعظمة
واعلاما للملائكة وان كان التكوين كافيا في ذلك غير مفتقر الى شيء آخر وذلك
لانه لا معنى لضم الشيء الى الغير في تحقيق موجبه الا اذا كان له اثر في ذلك وقصد به
بذلك الغير في الكلام اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الوجود لو كان بالامر والايجاد
جميعا لزم افتقار صفة التكوين الى شيء آخر وهو امارة النقصان ولتوهم ورود ذلك
ذهب بعضهم الى ان ضمير يكون في كن فيكون للوجود دون الامر وان المراد بالايجاد
هو الامر نفسه والمعنى لا يصح ان يكون الوجود قرينة للامر اي اثرا له مقرونا به مرتبا
عليه وبالجملة سواء جعلنا هذا الكلام حقيقة او مجازا يجب ان يكون الوجود مرادا
بامر كن وكما يكون الوجود مرادا بامر كن يكون مرادا بجميع اوامر الله تعالى لانها كلها من قبيل
امر كن لان معنى اقيموا الصلوة كونوا مقيمين للصلوة وعلى هذا القياس الا ان المراد
في امر التكوين هو الكون بمعنى الحدوث من كان التامة وفي امر التكليف هو الكون
بمعنى وجود الشيء على صفة من كان الناقصة واذا كان كل امر من امر الله تعالى مثلا
للكون يجب ان يكون المطلوب اي حدوث الشيء في امر التكوين وحصول المأمور به في
امر التكليف لازما لانه لو جعل الوجود والتكوين مرادا من جميع الاوامر حتى امر التكليف
لزم الجبر واعدام اختيار العبد في الاتيان بالفعل المكلف به بان يحدث الفعل شاء
او لم يشأ كما في امر الايجاد وحينئذ يبطل فائدة التكليف اذ لا بد فيه ان يكون المأمور
نوع اختيار وان كان ضروريا تابعا لمشيئة الله ولما تشاؤون الا ان يشاء الله ولا صار
ملحقا بالجمادات فلم يثبت كون الوجود مرادا في كل امر بل نقل الشارع من لزوم الوجود بلا
الى لزوم الوجوب لان الوجوب يفضي الى الوجود نظرا الى العقل والديانة فصار
لازم الامر هو الوجوب بدلا عن لازمه الوجود وحاصل ما ذكره فخر الاسلام ان اعتبار

اي لا يصح ان يكون الامر نظيرا للايجاد

قد سبق ان المراد الكلام النفسي في حصول الآلام للملائكة

ما قصد

اشكال

لا احتياج الى التقييد اذ يعلم ان تعالى ان الوجوب يفضي الى الوجود بالنظر الى الجنس لكفيته لجواز [illegible]

Copyright © King Saud University